UNITED NATIONS NATIONS UNIES

منسق الشؤون الإنسانية ، ماكسويل جايلارد، يبدي قلقه البالغ إزاء الأوضاع الإنسانية في جبال الخليل الجنوبية

القدس، 16 آب/أغسطس 2012

زار المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ماكسويل جايلارد، اليوم قرية جنبة في جبال الخليل الجنوبية على رأس وفد من المنظمات الدولية العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية. إن ما يقرب من 1,000 شخص، يعيشون في هذه القرية وفي سبع قرى أخرى في هذه المنطقة، مهددون بالتهجير القسري بسبب تحديد السلطات الإسرائيلية لهذه المنطقة باعتبارها "منطقة إطلاق نار" لأغراض التدريب العسكري.

وعبر السيد جايلارد، وكذلك ممثلون من البلدان المانحة للمساعدات الإنسانية، ولوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، عن قلقهم البالغ إزاء الوضع الإنساني المزري الذي يواجهه السكان في هذه المنطقة. وقال السيد جايلارد "هؤلاء الأسر هم بالفعل من بين الأسر الأكثر ضعفاً في الضفة الغربية – وسيكون لتهجيرهم قسراً من بيوتهم وأراضيهم تأثير خطير مباشر وطويل الأجل على حياتهم المادية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية."

وحددت السلطات الإسرائيلية ما يقرب من 18 في المائة من الضفة الغربية باعتبارها "مناطق إطلاق نار". ويقع معظمها في المنطقة (ج) التي تحتفظ إسرائيل فيها بالسيطرة على الأمن وعلى التخطيط العمراني. ويعيش نحو 5,000 فلسطيني، معظمهم من البدو ورعاة الماشية، في مناطق مصنفة الآن باعتبارها مناطق لإطلاق النار ويواجه كثيرون قيوداً خطيرة تطول حريتهم في التنقل وقدرتهم على الوصول إلى خدمات أساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم، وهم أيضاً معرضون لعنف المستوطنين ومضايقات الجنود. وجرى تهجير أكثر من 820 مدنياً فلسطينياً من هذه المناطق نتيجة لهدم بيوتهم وممتلكاتهم. وتواجه منظمات الإغاثة الإنسانية أيضا صعوبات في تقديم المساعادات الإنسانية لهذه التجمعات، حيث تجري مصادرة مواد الإغاثة وصدرت أوامر هدم ضد مبان أقيمت بتمويل من مانحي المساعدات الإنسانية مثلما هو الحال مع مدرسة في قرية جنبة.

ويكرر مجتمع المنظمات والهيئات العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية نداءهم للحكومة الإسرائيلية كي توقف على الفور أعمال الهدم والإجلاء القسري للفلسطينيين عن بيوتهم وممتلكاتهم إلى حين وضع نظام لتقسيم وتخطيط الأراضي عادل ومنصف. وإسرائيل ملزمة، كقوة احتلال، بحماية المدنيين الفلسطينيين وبإدارة الأرض على نحو يضمن مصالحهم واحتياجاتهم الأساسية. وتدمير الممتلكات الخاصة محظور إلا في الحالات التي تعتبر حالات ضرورة مطلقة للعمليات العسكرية. والتهجير القسري للمدنيين محظور أيضاً إلا إذا كان ذلك ضرورياً لأمن السكان أو لدواعي عسكرية ملحة.

لمزيد من المعلومات:
يرجى الاتصال بجوديث هارئيل
هاتف خلوي: ++972548141413
بريد إلكتروني: harel@un.org